

1. لماذا قامت كل من المبادرة اللبنانية للنفط والغاز (LOGI) ومنظمة "كلنا إرادة" بإطلاق حملة "عدم التسرع بتمرير قوانين النفط والغاز الأربعة"؟

أ. للحؤول دون تمرير القوانين الأربعة التالية:

i. مشروع قانون إنشاء الشركة الوطنية للنفط

ii. مشروع قانون إنشاء صندوق سيادي

iii. مشروع قانون إنشاء مديرية عامة للأصول البترولية

iv. مشروع قانون التنقيب عن النفط والغاز في البر اللبناني

ب. لدفع الحكومة إلى وضع استراتيجية وطنية قبل صياغة أي لوائح وقوانين جديدة متعلقة بقطاع النفط والغاز.

ج. لدفع الحكومة إلى تنفيذ الحوكمة الرشيدة في قطاع النفط والغاز بدءًا من العملية التشريعية التشاركية.

د. يواجه لبنان خطر نكسة الموارد في حال لم تتم إدارة قطاع النفط بشكل سليم. تحرص المبادرة اللبنانية للنفط والغاز على عدم انزلاق البلاد إلى هذا النوع من الأزمات. تجدر الإشارة إلى أنه عندما نتحدث عن التنمية في هذا القطاع، لا يشير ذلك تلقائيًا إلى التنمية الإيجابية. فمن شأن سوء إدارة الملف أن يأتي بنتائج عكسية.

هـ. في حين يتطلع الجميع إلى الاحتذاء بالنموذج النروجي، تجدر الإشارة إلى أن سوء الحوكمة قد فتكت بالعديد من البلدان التي شهدت حروبًا وانتشرت فيها المجاعة وارتفع فيها معدل الدين العام وعدم المساواة أو أصابها كوارث طبيعية.

2. ماذا نعني بالحوكمة الرشيدة والعملية التشريعية التشاركية؟

يهدف حثّ الحكومة على تنفيذ **ما تعهّدت به** أي الاستفادة من موارد قطاع النفط والغاز لتعزيز النمو والتنمية الاجتماعية في لبنان، ينبغي علينا تغيير الطريقة التي تتم بها وضع السياسات وتنفيذها في لبنان، وذلك بدءًا من وضع استراتيجية وطنية للقطاع بالإضافة إلى تأمين الإطار المؤسسي السليم وحسن سير العملية الاستشارية لبناء توافق وطني في هذا الخصوص.

3. هل تشكّل حملتنا نكسة للقطاع ؟ خاصة بعد طول انتظار بدء عمليات التنقيب؟

- أ. ليس هناك حاجة لهذه القوانين حاليًا من أجل بدء عملية التنقيب. على الرغم من أنه يتعين سدّ بعض الثغرات المتعلقة بالشفافية في الإطار القانوني الحالي، يمكن للكونسورتيوم بدء عملية التنقيب من أجل حفر الآبار بحلول عام 2019. وفي جميع الأحوال، لن يصبح لبنان دولة منتجة للنفط قبل توقيع العقود التجارية مع الشركات النفطية، كما لن يكون هناك أي إيرادات نفطية قبل سبع إلى عشر سنوات.
- ب. لن تتأثر رغبة المستثمرين في العمل في لبنان بحملتنا بما أنّ تدابير الحوكمة الرشيدة أصبحت إلزامية في معظم الدول المسجلة فيها شركات النفط الدولية (وفقًا لدراسات العناية الواجبة التي قامت بها LOGI حول الشركات المؤهلة وقوانين البلدان المسجلة فيها).

4. ما هي هذه القوانين؟

- أ. تمت صياغة هذه القوانين من قبل وزارة الاقتصاد وهيئة إدارة قطاع البترول (وزارة الطاقة) وطرحت في البرلمان لإقرارها في النصف الثاني من عام 2017 من قبل النائب محمد قباني (مشروع قانون للتنقيب عن النفط في البر اللبناني) والنائبين أنور الخليل وياسين جابر (مشروع قانون صندوق السيادي والمديرية العامة للأصول البترولية) والنائبين ميشال موسى وعلي عسيان (مشروع قانون إنشاء الشركة الوطنية للنفط).
- ب. في 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2017، طلب رئيس مجلس النواب نبيه بري بشكل مفاجئ عقد اجتماع مشترك للجان البرلمانية الست لمناقشة القوانين الأربعة في الوقت نفسه.
- ج. في 12 كانون الأول / ديسمبر 2017، تم الإعلان عن تشكيل لجان فرعية تكون مسؤولة عن وضع الخطط وتقديمها للجنة المشتركة بحلول شهر كانون الثاني / يناير. وتم تشكيل ثلاث لجان فرعية للعمل على ثلاث ملفات مختلفة: التنقيب المحتمل عن النفط والغاز في البر اللبناني (برئاسة النائب جوزيف معلوف) وإنشاء صندوق السيادي المرتقب والمديرية العامة للأصول البترولية (برئاسة النائب ابراهيم كنعان) بالإضافة إلى إنشاء شركة النفط الوطنية (برئاسة النائب ياسين جابر).
- د. على حد علمنا، اجتمعت لجنة التنقيب في البر مع اللجنة المعنية بإنشاء الشركة الوطنية للبترول خلال شهر كانون الثاني / يناير 2018. لم يتم الإفصاح عن محاضر الاجتماعات كما ينص عليه القانون، كما لم يُسمح للمجتمع المدني (والمبادرة اللبنانية للنفط والغاز) إلا بحضور اجتماعين فقط تناولا قانون التنقيب البرّي.
- ه. نخشى أن يتم تقديم مشاريع القوانين في أي وقت إلى اللجان البرلمانية الست بحيث تتم الموافقة عليها ليتم طرحها في ما بعد في الجلسة المقبلة لمجلس النواب.

5. ممّا يشكو قانون التنقيب البري؟

أ. وضع قانون الموارد البترولية في المياه البحرية رقم 132 الصادر عام 2010 الأطر القانونية للأنشطة البترولية قبالة الشاطئ اللبناني لكنّه لا يشمل الأنشطة البترولية البرية. لذلك، ينبغي وضع قانون للتنقيب عن البترول في البرّ اللبناني لاستكمال الأطر القانونية للأنشطة البترولية في لبنان. وقد قامت هيئة إدارة قطاع البترول بوضع مشروع القانون لتحديد المعايير والاجراءات التشغيلية لمنح تراخيص التنقيب البري، وهو مستوحى بشكل كبير من قانون عام 2010.

ب. غير أنّه حتى إذا كان لبنان بحاجة إلى استكمال التشريعات القائمة للأنشطة البترولية بموجب قانون للتنقيب البري، لا يزال هناك متسع من الوقت لمراجعة مشروع قانون التنقيب البري وفقاً لمعايير الشفافية، وذلك بهدف معالجة مخاوف رئيسية والحرص على وضع هيكلية الحوكمة المناسبة للقطاع. لا شيء يبرر العجلة في هذا الإطار. ينبغي إعطاء الأولوية لإجراء استشارات واسعة خاصة في مسألة استراتيجيّة كبرى كهذه.

ج. على الرغم من قيامنا بتحديد القضايا الرئيسية المثيرة للقلق في هذا القانون المؤلف من 48 صفحة (تشمل مخاطر الاستيلاء على الأراضي والمخاطر البيئية)، نعتبر أنّ مشروع القانون لا يزال يحتاج إلى المزيد من التنقيح.

6. ممّا يشكو قانون إنشاء شركة وطنية للبتروول؟

- أ. يجيز قانون الموارد البترولية في المياه البحرية رقم 132/2010 للحكومة إنشاء شركة بترول وطنية (بعد التحقق من وجود فرص تجارية واعدة)، لكننا لم نصل إلى هذا الحدّ بعد. وفي جميع الأحوال، ينبغي توضيح هيكلية شركة البترول الوطنية والغرض منها وطريقة إدارتها قبل تمرير أي قانون ينتج عنه تكاليف ضرورية متعلّقة بتأسيس شركة النفط الوطنية وبشؤون التوظيف وإدارة العمليات فيها. ويستحق ذلك حوارًا وطنيًا مفتوحًا.
- ب. إنّ ثروة النفط والغاز ملك للشعب اللبناني، وقد يكون تأسيس شركة وطنية للبتروول أفضل طريقة للحرص على حسن إدارة هذه الثروة. لكن الجميع يعرف أنه في ظلّ النظام السياسي القائم حاليًا، قد تشكّل إجراءات الحوكمة مشاكل على مستوى هيكلية الإدارات العامة وكيفية المساءلة والشفافية وسياسة التوظيف الخ. لهذا السبب يتعيّن دراسة هيكلية الحوكمة والهيكلية الإدارية بشكل جديّ قبل إنشاء الشركة الوطنية، وذلك بهدف تحييد لبنان عن تاريخ طويل من الخلل في المؤسسات العامة التي تعتبر جزءًا من النظام الزبائني للسلطة في البلاد.
- ج. إلى أن نتأكد من جدوى إنشاء شركة وطنية للبتروول، ليس هناك في الوقت الحاضر حاجة لإنشاء شركة وطنية يقتصر دورها على انتزاع حصة في الكونسورتيوم عند اكتشاف فرص تجارية في البحر. وفي حال تمّ إنشاء الشركة الوطنية لتلعب دورًا في الأنشطة البترولية البرية، ينبغي توضيح هيكليتها والغرض منها وطريقة إدارتها وفقًا لقانون التنقيب البري (راجع أعلاه).

7. ما هي شوائب قانون الصندوق الثروة السيادية؟

أ. ينص قانون الموارد البترولية في المياه البحرية رقم 132/2010 على يجب أن توضع جميع الإيرادات المتدفقة من صناعة النفط والغاز في لبنان في صندوق السيادي. بناء على ذلك، ينبغي إصدار قانون يحدد دور ومسؤولية صندوق الثروة الوطنية ومعاييرته وإجراءاته التشغيلية. تقسم مسودة القانون الصندوق إلى محفظة ادخار وأخرى للتنمية. تهدف محفظة الادخار إلى استثمار عائدات النفط لصالح الأجيال الجديدة بينما تهدف محفظة التنمية إلى تخفيض مستوى الدين العام.

ب. وفقًا لمستشار معهد حوكمة الموارد الطبيعية **أندرو باور**، إن مشروع قانون صندوق السيادي لا يزال يحتاج إلى الكثير من التنقيح قبل أن يستوفي المعايير الدولية. وينطوي مشروع القانون على مخاطر متعلقة بالفساد والمحسوبية. لذلك، من المهم جدًا أن تتم مراجعة مشروع القانون على الفور أو تأجيل طرحه إلى حين إجراء التعديلات اللازمة عليه. تشمل المخاطر ما يلي:

i. عدم وضوح دور الصندوق في سياسات إدارة الاقتصاد الكلي في لبنان نظرًا لغياب استراتيجية شاملة في هذا السياق؛

ii. غموض وتناقضات محتملة في هيكلية حوكمة الصندوق؛

iii. يخضع الصندوق لوصاية وزارة المالية لكنه مستقل عنها في الوقت ذاته (سابقة لا مثيل لها في إدارة الصناديق في العالم). وهذا أمر غير اعتيادي ومثير للقلق في ما يتعلق بإدارة الصندوق

iv. نقص هائل في قوانين الاستثمار والحظر على أنواع محددة من شراء الأصول وغياب أي معلومات حول الحد الأقصى للرسوم الإدارية أو الإشراف على المدراء الخارجيين أو تعيينهم.

v. عدم وجود شروط للإفصاح عن تقارير مدققي الحسابات الخارجيين، وعدم الشفافية في ما يتعلق بقائمة الأصول التي يملكها الصندوق أو في ما يخص مدراء الأصول.

ج. والأهم من ذلك، ليس هناك من حاجة لتميرير هذا القانون حاليًا. فلن يعود القطاع النفطي بإيرادات قبل 7 إلى 10 سنوات على أفضل تقدير. إذًا، ثمة متسع من الوقت لمناقشة الغرض من إنشاء الصندوق ومن هيكلته وطريقة إدارته بهدف التوصل إلى توافق وطني شامل حوله. إن هذا القطاع مهم جدًا للبنان في حال ثبتت إنتاجيته. لذلك ينبغي دراسة الموضوع بشكل جيد، لا سيما أن مصير الأجيال القادمة ورفاهيتهم متعلقة بذلك.

د. إن قرار تخصيص عائدات قطاع النفط والغاز للتخفيف من مستوى الدين العام من خلال صندوق الثروة السيادية أهم من أن يمر مرور الكرام دون مناقشته بأي شكل من الأشكال من الزاوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. للسلطات اللبنانية سجل حافل من التهور في ما يتعلق بإدارة المال العام، فقد آن الأوان للمجتمع المدني والمواطنين عمومًا للتعبير عن سخطهم حيال سوء استخدام مساهماتهم الضريبية.

8. مما يشكو مشروع قانون المديرية العامة للأصول البترولية؟

أ. يهدف مشروع القانون إلى إنشاء مديرية عامة للأصول البترولية في وزارة المالية تكون مسؤولة عن:

i. تطوير وتنسيق استراتيجية الاستثمار لصالح صندوق الثروة السيادية؛

ii. الحرص على حصول الحكومة اللبنانية على حصتها الضريبية من عائدات النفط من خلال التدقيق في حسابات شركات النفط العاملة وفقاً لقانون الضرائب النفطية؛

iii. إجراء تحاليل مالية واقتصادية لضمان تنفيذ اللوائح والقوانين التي تحكم صندوق الثروة السيادية وفقاً للقوانين والمراسيم ذات الصلة.

ب. ثقة حاجة إلى إنشاء مديرية عامة تتحمل هذه المسؤوليات، لكن مشروع القانون المقترح يثير تساؤلات مقلقة إزاء إمكانية إنشائها داخل هيكلية صندوق الثروة السيادية وبالذات المقترح لوزارة المالية، لا سيما في ظلّ التضارب بالمسؤوليات الرقابية والوظيفية بين المديرية والصندوق ووزارة المالية، بالإضافة إلى تضارب المبادئ التوجيهية للمساءلة والإبلاغ بين الجهات المعنية الثلاث نفسها.

ج. من المستبعد أن تستفيد الخزينة العامة من عائدات النفط قبل فترة 5 إلى 7 سنوات على الأقل، هذا إن افترضنا أن عملية التنقيب المقرر إطلاقها في عام 2019 ستؤدي إلى اكتشاف فرص تجارية واعدة. وبالتالي، لا حاجة إلى العجلة في تمرير هذا القانون.

9. من هما منظمتا LOGI و"كلنا إرادة"؟ وبأي صفة وأي خبرات نقوم بهذه الحملة؟

- أ. منظمة **LOGI** هي منظمة مستقلة غير حكومية، مقرها في بيروت. وهي تهدف إلى تعزيز الشفافية والإدارة السليمة لموارد النفط والغاز. تهدف المنظمة أيضًا إلى تطوير شبكة من الخبراء اللبنانيين العاملين في صناعة الطاقة العالمية وتزويدهم بمنصة لتثقيف صانعي القرار والمواطنين اللبنانيين حول القرارات الرئيسية في صناعة النفط والغاز. تقوم المنظمة بالتركيز على التوعية العامة ووضع السياسات والمناصرة لمساعدة اللبنانيين على الاستفادة إلى أقصى حد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لثروة النفط والغاز ولتجنب ما يُعرف بنقمة الموارد. إن LOGI هي المنظمة اللبنانية الأولى والوحيدة التي انضمت كعضو إلى منظمة (انشر ما تدفع) (PWYP).
- ب. (**كلنا إرادة**) هي منظمة مدنية تهدف إلى الإصلاح السياسي في لبنان. وقد تأسست على أيدي لبنانيين في الداخل والخارج يدعمونها بشكلٍ حصري. برأينا أن الحوكمة القوية والعادلة هي مفتاح الحلّ للمشاكل التي يعاني منها لبنان.
- ج. بصفتنا مواطنين ومنظمات للمجتمع المدني، إنه من واجبنا وحقنا دعم الحكومة ومساءلتها عن التطوير السليم لقطاع النفط والغاز.
- د. نأمل أن يكون الزمن الذي يُعتبر فيه المجتمع المدني غير كفوء وغير مجدي قد ولى وخاصةً اليوم بعد أن بات بإمكانية لبنان أن يصبح عضوًا في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (إضافة الرابط الخاص بتصريح سيزار أبي خليل) وبعد أن أصبح أكثر التزامًا بالحفاظ على المشاركة الفعالة للمجتمع المدني لضمان عملية الشفافية والمساءلة في قطاع النفط والغاز.

10. كيف تحرّكت LOGI ومنظمة "كلنا إرادة" لإيصال رسالتهما؟

- أ. قامت LOGI بإطلاق حملة بدعم من (كلنا إرادة) للتوعية حول الحاجة الملحة للحؤول دون تمرير القوانين الأربعة المتعلقة بقطاع النفط والغاز.
- ب. قامت LOGI و(كلنا إرادة) ببعث رسالة إلى جميع الوزراء والنواب تتضمن شرحًا مفصلاً لموقفنا.
- ج. قوموا بدعم جهود LOGI و(كلنا إرادة)